

# الكرامة

كرامة الوطن من كرامة المواطن

عن وطن في خطر - "لجنة وطنية" لإنقاذ مصر  
د. ر عوف عباس

الثلاثاء، 19 ديسمبر 2006

تمر الأمم في تاريخها الطويل بعصور إزدهار، بقدر ما تعاني الأزمات التي لو تراكمت دون علاج نخرت كما السوس في بنية الأمة، وجرتها إلى الانحطاط بمختلف أشكاله ومظاهره، وتشهد الأمم في الحالين: حال الإزدهار، وحال الانحطاط لحظات تاريخية عند بعض أركان طريق التطور، لو توفر للشعوب الوعي بها، وتمكنت من ألا تدعها تفلت من يدها، فقد تستطيع أن تُصعد من إزدهارها، فترقى مدارج التقدم بين غيرها من الأمم، إذا أحسنت إستثمار الظرف التاريخي أو اللحظة التاريخية في عصر الازدهار. وقد تستطيع أن تعصم نفسها من الزلل على طريق الانحطاط، فتغير من مسارها - تدريجياً - على الطريق إلى إستعادة مكانتها بين الأمم، لو أمسكت باللمحة التاريخية كما يفعل الغريق عندما يلتقط ما يساعده على الطفو ليملاً رنتيه بالهواء، ويتنفس الحياة..

وقد عاشت مصر عصر انحطاط جرها إلى الدرك الأدنى على مدى ثلاثة عقود، حتى خرجت من سباق الأمم في مختلف المجالات: في الإقتصاد، ومستوى المعيشة، والخدمات، ويعد أن كانت مصر تتنافس مع غيرها من الدول النامية على المركز المتقدمة في النمو الإقتصادي والخدمات الإجتماعية، والتعليم والبحث العلمي، أصبحت تتنافس مع أكثر دول العالم تخلفاً على المراكز الدنيا في كل شيء. عدنا إلى ذلك الثالوث البيض الذي كدنا نتخلص منه تماماً قبل الثلاثة عقود الأخيرة: الفقر، والجهل، والمرض، وأصبح المصريون يتزاحمون تحت خط الفقر، واحتل مستوى التعليم فيها قاع القوائم العالمية ولكن بفضل هذا النظام وحكمة رموزه. علمنا منذ أيام أن مصر احتلت المكانة الأولى في العالم في سجل انتشار مرض الكبد الوبائي، فعلمنا بلا فخر - أن خمس سكان مصر "20%" يعانون المرض اللعين، وماذا عن الفشل الكلوي الذي تتزايد نسبته يوماً بعد يوم بفضل مياه الشرب التي توفرها الحكومة، وماذا عن السل الذي عاد ليتفشى بين سكان القبور والجحور من المصريين، وماذا عن السرطان؟ القائمة تطول، والهـم يتزايد ولا يزول..

لا تكاد تسأل مصرياً كادحاً عن أحواله، إلا وإنفجر بركان السخط الكتوم في صدره، ولا تكاد ترى جلسة يتجمع فيها الناس حتى تسمع عاصفة من الشكوى المرة من تدهور الحال، حتى تظن أن صبر الناس على الفساد، وامتهان كرامة المواطن، إلى غير ذلك من الأوضاع، قد نفذ، وأن الانفجار الشعبي سيحدث غداً، غير أن ذلك لم يحدث على مر السنين، عندما رُفَع الدعم بنسبة محدودة انفجر بركان الغضب الشعبي عام 1977 يشكو من الشكوى من "كيلو اللحمه اللي بقي بجنينة واحد" فتجاوز اليوم العشرين جنيهاً بكثير، ولم نسمع إحتجاجاً، ربما لأن اللحمه أصبحت للفرجة بعدما أصبحت هياكل الدجاج وأرجلها كل ماينال الفقراء من إدام يطبخون به طعامهم، ولم نسمع إحتجاجاً!

نجح النظام بأساليب القمع وإمتهان كرامة الإنسان، أو كاد أن ينجح في كبت حركة الإحتجاج وتكريس اليأس في نفوس الناس، إلا من بعض الحركات المحدودة التي تقع هنا وهناك، عندما تبلغ القلوب الحناجر، أو يهب فلاحو قرية دفاعاً عن حقهم في أرض تنتزع منهم، ويهب عمال مصنع يبيع بتراب الفلوس دفاعاً عن حقهم في العمل والحياة، وفي كل الأحوال تهبط جحافل القمع لتبسط بهم وتتكلم بمن تراه وراء تلك الحركات المحدودة..

ولما كانت الشعوب لا تساق كالأنعام حتى لو كان ذلك في عصر التغنى بعشق الحمير، فصبر الشعوب على الظلم لا يطول، خاصة المصريين، فتاريخهم حافل بالثورات التي تكتسح في طريقها كل قوى الظلم والطغيان منذ العصور القديمة، وعلى مدى تاريخ مصر. فإن درجة الغليان الشعبي تتزايد، وتندرج بإنفجار شعبي يقع في أي لحظة، قد يكون مدمراً إلى أبعد الحدود، لو لم تكن هناك قنوات معدة جيداً، تتدفق عبرها حمم الغضب الشعبي لتتحول إلى طاقة هائلة لبناء صرح الوطن من جديد..

ولما كان إنفجار البركان يأتي مسبقاً بهزات أرضية متفاوتة في درجاتها، كلما تواترات وازدادت حدتها كلما كان ذلك منذراً بالانفجار البركاني، وهو ما شهدته مصر في العامين الأخيرين، عندما قامت مجموعة من النخبة السياسية المصرية من مختلف التوجهات السياسية سواء من كان منتمياً إلى حزب سياسي بعينه، أو كان من المستقلين، قامت هذه المجموعة بتنظيم "الحركة المصرية من أجل التغيير" التي عرفت بشعار "كفاية" لتقاوم إتجاه الرئيس محمد حسني مبارك لتجديد ولايتين، وما ظهر من مؤشرات عن عزمه توريث المنصب الخطير لنجله، فكان شعار "لا للتמיד.. لا للتوريث" هو شعار حركة الإحتجاج التي نظمت عدداً من المظاهرات السلمية التي نجحت في كشف الطابع البوليسي القمعي الاستبدادي

اللاإنساني للنظام أمام الرأي العام على الصعيدين الإقليمي والدولي، ونجحت في كسر تابو الإحتجاج وإنتزاع حق الجماهير فى التظاهر..

وجاءت مهزلة انتخابات مجلس الشعب، من حيث حرمان الناخبين من ممارسة حق التصويت بالقوة، وممارسة آليات التزوير والإعتداء على القضاة الذين قاوموا التزوير. جاءت تلك المهزلة لتكسب إلى صفوف حركة الإحتجاج قضاة مصر، على حين كانت حركة 9 مارس التى نظمها نخبة من أساتذة الجامعات تمارس -بدورها- الإحتجاج ضد سيطرة الأمن على الجامعات وتطالب بإستقلال الجامعات ويفضل حركة "كفاية" وسمود القضاة فى ناديهم إحتجاجا على عسف السلطة، وما قامت به حركة 9 مارس فى الجامعات، تم كسر حاجز الخوف من السلطة البوليسية، وقطعان الأمن التى تطلقها لقمع حركات الإحتجاج فى ظل ثورة الإتصال التى جعلت القنوات الفضائية تنقل مايدور فى الشارع المصرى إلى العالم كله، وزاد الإحتجاج حدة عندما عُدلت المادة 76 من الدستور وجرت إنتخابات الرئاسة، ويتحقق "التمديد" ويصبح الباب مفتوحا للتوريث. ولكن المشهد الإحتجاجى تغير تماما، فأصبحت هناك لأول مرة - إتحادات طلابية حرة تحاول فرض وجودها فى مواجهة تدخل الأمن فى الجامعات وتحكمه فى إنتخابات الإتحادات الطلابية، كما يفكر العمال فى إقامة اتحاد عمال حر فى مواجهة تدخل الأمن فى الإنتخابات العمالية، وخرج عمال المحلة فى مظاهرة حاشدة استمرت نحو الثلاثة أيام، والبقية تأتى. فما هذه إلا هزات تبشر بانفجار البركان، بركان الثورة الشعبية..

وما يحدث فى مصر اليوم لحظة تاريخية لو ضاعت من أيدينا، جاء التغيير مدمرا، معوقا لأى محاولة لإعادة البناء. لذلك يجب أن نعوض على تلك اللحظة بالنواجز من خلال صياغة مشروع وطنى لإعادة البناء، تشارك فى هذه الصياغة كل القوى السياسية الموجودة على الساحة..

وليس فى ذلك جديدا على التراث السياسى المصرى فمن صاغوا مشروع الثورة العربية كانوا مجموعة من النخبة الوطنية من المثقفين والأعيان وضباط الجيش، كان التجسيد العملى له أول دستور مصرى عام 1881، وكان المشروع الوطنى الثانى يرسم معالم نهضة مصر فى القرن العشرين، وهو المشروع الذى وضعه المؤتمر المصرى الذى ضم النخبة الاجتماعية والسياسية عام 1911 "لإحتواء محاولات الفتنة الطائفية" وهو المشروع الذى تبنته ثورة 1919. بل كانت ثورة 1919 وعلمها الشهير الذى يحتضن فيه الهلال صليبا رمزا لهذا المشروع الوطنى المصرى الذى تضمن المطالبة بالدستور، وتحرير الاقتصاد المصرى من السيطرة الأجنبية "التنمية الاقتصادية" والنهوض بالتعليم. وأخيراً جاء المشروع الوطنى لثورة يوليو من خلاصة الأطروحات السياسية المصرية فى الثلاثينيات والأربعينيات: الديمقراطية، التنمية الاقتصادية، العدالة الاجتماعية، الإستقلال الوطنى..

كل هذه المشروعات الوطنية لم تضعها السلطة بل جاءت بها قرائح النخبة الإجتماعية والسياسية الوطنية، وصيغت كنعقيص للنظام الذى تمثله السلطة، كما جاءت تحديا للهيمنة الأجنبية فى شكلها الاقتصادى والسياسى..

ولا يعنى ذلك أن نحاكى تلك المشروعات الوطنية -على أهميتها- لأن الظروف مختلفة، ومتطلبات هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر مختلفة أيضا، كما أن ذلك لا يعنى أن تنفرد النخبة السياسية من المثقفين بصياغة المشروع الوطنى للقرن الحادى والعشرين، على نحو ما فعلت نخبة المثقفين والأعيان فى المشروعات الوطنية سالفة الذكر؟ بل يجب أن تتضمن هذه النخبة التى تتولى صياغة هذا المشروع عناصر ممثلة للعمال والفلاحين الذين يدركون تماما الواقع الإجتماعى المصرى..

ولابغنى ذلك طى صفحة الحركات الإحتجاجية، والكف عن تنظيم المظاهرات. لأن بقاء هذه الحركات وتطورها من حيث مستوى التنظيم، وحشد الجماهير، وآليات الحركة يمثل رصيذا أساسيا لأى حركة سياسية سلمية ترفع مطالب جماهيرية وتناضل من أجل تحقيقها..

وحجر الزاوية فى هذا الظرف التاريخى المهم، تكوين "لجنة وطنية" تضم عناصر من مختلف التوجهات السياسية: الليبرالية والإشتراكية والقومية والإسلامية "والكثير منها ممثل فى حركة كفاية وغيرها" ولكن يجب أن يكون للشباب نصيب، وللعمال والفلاحين فيها تمثيل يعبر تعبيراً سليماً عن رؤيتهم، وأن لا تشكل هذه اللجنة الوطنية، على أساس التمثيل الحزبى حتى لا تنعكس سلبيات الواقع الحزبى عليها، فلا تنجح فى مهمتها وتصبح البلاد فى مهب الريح..

وليس معنى هذا أن تقبع "اللجنة الوطنية" داخل غرف مغلقة، يتحاور أعضاؤها مع بعضهم البعض، ويصوغون ما يشاءون من أفكار، ولكن يجب أن تنظم جلسات استماع وحوار مع مختلف مؤسسات المجتمع المدنى "النقابات العمالية، النقابات المهنية، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، القضاة، إلخ" ويتم إستخلاص المبادئ العامة التى يتم صياغتها فى إطار المشروع الوطنى، وتطرح اللجنة المشروع للنقاش على نطاق جماهيرى واسع، وقد تنظم مؤتمرا وطنيا يضم ممثلين لمختلف التيارات السياسية والإجتماعية لإقراره، عندئذ يصبح موضوع العمل الجماهيرى منظم يطرح هذه المطالب الوطنية ويناضل من أجل تحقيقها بمختلف أشكال النضال السلمى..

ومثل هذه "اللجنة الوطنية" ينتظر منها أن تلعب دور العقل المفكر للحركة الشعبية، المعبر عن آمال وآلام الجماهير وليس مطلوبا منها أن تمارس الوصاية النخبوية على الجماهير، مطلوب منها أن تعبر عن ضمير القوى الشعبية لا أن تقيم من نفسها وصيا عليهم..

وإذا خلصت النوايا، وتوفر الوعي بخطورة المرحلة وإدراك أهمية وجود دليل للعمل الوطنى، فهناك العشرات بل المئات من الكفاءات العلمية، والسياسية، ذات الخبرات النضالية تستطيع القيام بهذه المهمة الجليلة: مهمة إنقاذ وطن فى خطر، وطن جدير بإسترداد مكانته المفقودة بعد ثلاثة عقود من الضياع والهوان، عار علينا أن يقع فريسة للفوضى.. فلن نرحمنا الأجيال القادمة ولن يغفر لنا التاريخ.